السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85 / شهر حزيران / السنة 2025
https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1266

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Economic Diplomacy in Iraq and Opportunities for Effective International Partnership

الدبلوماسية الاقتصادية في العراق وفرص تحقيق الشراكات الدولية الفاعلة

أ.د. مهدي صالح دواي
Prof.Dr.Mahdi Salih Dawai
mahdieco@uodiyala.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ديالى

Abstract

In our current world, countries are keen to gain foreign markets according to their resource and human capabilities, which enhances competitiveness opportunities and improves economic indicators, especially those related to macroeconomic indicators. However, this openness requires unconventional negotiating methods in light of a globalized international economy in which competition is unprecedentedly intense. Hence, the concept of economic diplomacy emerged as a broad scope by which countries deal with the outside world to achieve the maximum amount of their national gains in all areas of economic activity, especially in trade and investment. What increases the importance of economic diplomacy is the interconnection between it and political diplomacy as two paths that share political and economic goals that serve the aspirations of countries in the economic arena.

Keywords: Economics Diplomacy, International Partnerships

المستخلص

تحرص الدول في عالمنا الحالي على كسب الاسواق الخارجية وفقاً لقدراتها المواردية والبشرية بما يعزز من فرص التنافسية وتحسين المؤشرات الاقتصادية ، لاسيما ما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي
الا ان هذا الانفتاح بحاجة الى وسائل تفاوضية غير تقليدية في ظل اقتصاد دولي معوّلم تشتد فيه المنافسة بشكل غير مسبوق ، من هنا ظهر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كنطاق واسع تتعامل بموجبه البلدان مع الخارج من أجل تحقيق أقصى قدر من مكاسبها الوطنية في جميع ميادين النشاط الاقتصادي، لاسيما في التجارة والاستثمار ، ومما يزيد من اهمية الدبلوماسية الاقتصادية هو الترابط بينها وبين الدبلوماسية السياسية كمسارين يشتركان بأهداف سياسية واقتصادية تخدم تطلعات البلدان في الساحة الاقتصادية الدولية .

الكلمات الرئيسية : الدبلوماسية الاقتصادية ، الشراكات الدولية .

المقدمة

تحرص الدول في عالمنا الحالي على كسب الاسواق الخارجية وفقاً لقدراتها المواردية والبشرية بما يعزز من فرص التنافسية وتحسين المؤشرات الاقتصادية لاسيما ما يتعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي ، الا ان هذا التوسع بحاجة الى وسائل تفاوضية غير تقليدية في ظل اقتصاد دولي معولم تشتد فيه المنافسة بشكل غير مسبوق ، من هنا ظهر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كنطاق واسع تتعامل بموجبه البلدان مع الخارج من أجل تحقيق أقصى قدر من مكاسبها الوطنية في جميع ميادين النشاط لاسيما ، في التجارة والاستثمار وغيرها من المبادلات التجارية .ومما يزيد من أهمية هذا النوع من الدبلوماسية هو مديات التداخل والترابط بينها وبين الدبلوماسية السياسية كمسارين يشتركان بأهداف سياسية واقتصادية تخدم تطلعات البلدان في الساحة الاقتصادية الدولية . ومن خلال المقاربة ما بين الاطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية وواقعها في العراق ، فان البحث يتمحور حول اشكالية مفادها ، ان العراق وطيلة العقود الثلاثة الاخيرة يعاني من ضعف في دبلوماسيته الاقتصادية بسبب ظروف داخلية وخارجية عطّلت من قدراته الاقتصادية في تبني دبلوماسية واضحة المعالم والتأثير في علاقاته الخارجية ، لذا فأن البحث يحاول ان يتعاطى مع هذه الاشكالية من خلال رصد الحقائق والتحديات للذهاب لاحقاً الى الفرص والحلول من خلال خلق شراكات اقليمية ودولية تعيد للعراق مكانته الاقتصادية والتجارية الفاعلة.

منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث :يعاني العراق طيلة العقود الثلاثة الاخيرة من تداعيات سياسية وأمنية انعكست سلباً على واقعه الاقتصادي ، وأثّرت بشكل مباشر على ضعف دبلوماسيته الاقتصادية الفاعلة، وبالتالي الابتعاد عن تبني أنموذج اقتصادي متنوع وتنافسي على المستويين الاقليمي والدولي .

ثانياً : هدف البحث : يهدف البحث الى تقصي وتحليل المعطيات النظرية والواقعية وصولاً للغايات الآتية :

1-تحديد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية كمسار يواكب مساري النمو والتنمية .

2- تتبع انشطة الدبلوماسية الاقتصادية في العراق وفقاً للموروث والواقع الحالي .

3- الكشف عن البيئات الحاضنة للدبلوماسية الاقتصادية ومدى أهليتها في تحقيق الاهداف ضمن البعدين الحالي والاستراتيجي .

4- امكانية تبني دبلوماسية اقتصادية فاعلة قادرة على تدويل الاقتصاد العراقي ايجابياً .

ثالثاً : اهمية البحث :تتأتى اهمية البحث من خلال التعمق في فهم الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية لاسيما التجارية ، وامكانية توظيفها في الاقتصاد العراقي لتدويل مخرجاته الحقيقية انطلاقاً من الصفة الريعية وصولاً الى تنوع اقتصادي تنافسي .

رابعاً : فرضية البحث :يمتلك العراق ارثاً دبلوماسياً مهماً تعززه العديد من المقومات المادية والبشرية مما يحفّز من فرص تبني دبلوماسية اقتصادية قادرة على تحقيق شراكات دولية داعمة لبرامج النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المديين المتوسط والبعيد .

خامساً: مجتمع وعينة البحث: يمثل العراق بمتغيراته الاقتصادية الكلية مجتمع وعينة البحث

سادساً : منهج البحث:تبنّى البحث منهج التحليل الوصفي في تحليل المعطيات والوقائع الاحصائية وصولاً الى نتائج ومن ثم توصيات تبرهن على صحة الفرضية .

سابعاً : الاطار الزماني والمكاني: تم التعاطي مع الواقع العراقي كإطار مكاني , بالاستناد على مؤشرات احصائية تخص الاداء الاقتصادية الحالي كإطار زمني .

ثامناً : هيكلية البحث:تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث ، تناول الاول مفهوم الدبلوماسية في الادبيات الاقتصادية والتنموية ، في حين تناول المبحث الثاني واقع الدبلوماسية الاقتصادية في

العراق في ظل التحديات السياسية والامنية المصاحبة للجهود الاقتصادية اما المبحث الثالث فقد ركز على عناصر الاهّلية للاقتصاد العراقي في تبني دبلوماسية فاعلة وفقاً للموروث والمقومات التي يزخر بها هذا الاقتصاد .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية .

المطلب الاول : تطور مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية :

اولاً مدخل تأريخي : اعتادت الادبيات ان تنسب الدبلوماسية للأنشطة السياسية بشكل عام الا ان ما شهده العالم في العصر الحديث من تحوّلات متسارعة باتجاه عولمة الحياة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية قد أدى الى تطوّر مفهوم الدبلوماسية واتساع مجالاتها لاسيما في الجوانب الاقتصادية والتجارية من هنا برزت الدبلوماسية الاقتصادية كأداة ملحة على الصعيد الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فكان مؤتمر(بريتن وودز) عام 1944 بداية صريحة لتدشين عصر التفاهمات بين الدول الكبرى من أجل حلول سلمية لازمات ما بعد الحرب ، وقد تجسدت تلك التفاهمات بولادة ثلاث مؤسسات اقتصادية دولية فاعلة هي ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية لتنطلق بعدها الدبلوماسية الاقتصادية نحو مستويات أكثر تأثيراً وشمولاً من الفترات السابقة . ومما عزز من شيوع هذا المفهوم هو التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم منذ اواخر الثمانينات من القرن الماضي والى الان ، اذا اصبحت الانشطة الاقتصادية اكثر تدويلاً ، مما يستوجب جهود دبلوماسية مميزة تواكب تلك التطورات بهدف تحقيق التنافسية والحضور الدولي لبلدان العالم .

ثانياً مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية : تتباين تعاريف الدبلوماسية الاقتصادية وفقاً للوسائل والاهداف والاوزان الدولية لاقتصادات الدول، الا ان هنالك قواسم مشتركة في تحديد هذا المفهوم في الادبيات المعاصرة ، فقد عرّفت بانها (استخدام المهارات الدبلوماسية مع الادوات الاقتصادية لتعزيز الاهداف الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للبلد) (1) ، كما وتعرف بانها (العملية التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير على العالم الخارجي ، لتحقيق اقصى قدر من المكاسب الوطنية في جميع مجالات الانشطة بما في ذلك التجارة والاستثمار وأشكال اخرى من تبادلات مفيدة للاقتصاد) (2) ، ومن وجهة قانونية تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بانها (استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والاساليب الدبلوماسية ، وكذلك الوسائل الاقتصادية والسياسية والتجارية والمالية والتقنية من أجل بلوغ أهدافها ، وتوفير الضمان لتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية ، وتحقيق تطوّر في الاقتصاد القومي)(3). ووفقاً لذلك نجد ان الدبلوماسية الاقتصادية تعني عملية توظيف ممنهجة لكافة القنوات والوسائل السياسية والاقتصادية التي تتبناها الدولة في تعاملها مع العالم الخارجي لتحقيق جملة من الاهداف المرحلية والاستراتيجية ، تتمحور حول الاقتصاد كفاعل رئيسي في تحقيق التحوّلات الايجابية في اقتصاد البلد .

ثالثاً أشكال الدبلوماسية الاقتصادية :تتعدد اشكال الدبلوماسية الاقتصادية وفقاً لعدد الدول المنضوية تحت عناوين تجارية او اقتصادية ووفقاً لتلك الاشكال تتبين ادوار الدبلوماسية الاقتصادية وتأثيراتها المحلية والاقليمية والدولية ، وقد عمدت الدول الى تفعيل ادوارها الاقتصادية مع عولمة الاقتصاد وشدة الترابط بين متغيراته الاقتصادية على نحو غير مسبوق ، من هنا فان الدول قد تمارس او تتبنى اكثر من شكل لدبلوماسيتها الاقتصاديةحسب حجمها الاقتصادي ووزنها الدولي ، عليه يمكن الاشارة الى ابرز اشكال الدبلوماسية الاقتصادية من الشكل (1)

شكل (1) اشكال الدبلوماسية الاقتصادية

المصدر : الباحث اعتماداً على اطر نظرية متنوعة.

المطلب الثاني : اهمية الدبلوماسية الاقتصادية :

على مر العصور كانت الحاجة الى التبادل التجاري الخارجي مصدرا للرخاء وقوة للدول وبتطور وسائل التواصل كان لزاماً على الدول ان تطوّر معها اساليب التفاوض لاستثمار الفرص في ظل الانفتاح الدولي المتسارع ، من هنا اصبح للدبلوماسية الاقتصادية ادواراً غير تقليدية ، يمكن ايجازها على النحو الاتي : (4) .

أولاً : الدبلوماسية الاقتصادية للدول المتقدمة :

1- ضمان الحصول على اسواق مستقرة وواسعة لتصريف منتجاتها وخدماتها .
2- ضمان الوصول السهل لمصادر الطاقة بأنواعها .
3- ضمان الانتقال السهل لعناصر الانتاج والمواد الاولية,لاسيما عبر الشركات العابرة للقومية .
4- الحصول على الفرص الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة لاسيما في بلدان العالم النامي .
5- تامين الوصول الى شراكات استراتيجية عبر مراحل التكامل الاقتصادي .
6- الابقاء على مستويات التفوق التقني والتجاري بهدف امتلاك ادوات التفاوض القوية مع العالم النامي ضمن مبدأ الميزات المطلقة والنسبية والتقنية للتجارة الدولية .

ثانياً : الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية :

1- تامين درجات التعاون الاقتصادي والتجاري مع العالم الخارجي خارج أطر التبعية .
2- ضمان الحصول على مصادر التمويل لدعم برامج التنمية والاصلاح الاقتصادي .
3- تهيئة الظروف لتامين الجذب الاستثماري الخارجي .
4- تأمين درجات مواتية للتكتل الاقتصادي لمجابهة التحديات الخارجية في ظل اقتصاد دولي معولم

ثالثاً : الدبلوماسية الاقتصادية للمنظمات الدولية :

1- تأمين متطلبات العون الدولي لدعم السياسات النقدية والتجارية والمالية لدول العالم .
2- فض النزاعات التجارية والنقدية والمالية بين الدول .
3- تجنب الحروب التجارية والاثار السلبية للسياسات التجارية .
4- المحافظة على انسيابية حركة التجارة الدولية وعناصر الانتاج .

ان تقييم ادوار الدبلوماسية الاقتصادية على المستويات الاقليمية والدولية يعطي انطباعاً بان هنالك تنافس وتسابق على الاستحواذ والهيمنة ، لاسيما بعد تسارع تدويل الانشطة الاقتصادية وحركة عناصر الانتاج والاقراض الدولي ، لذا نجد ان هنالك تبدّل في مواقع ومراكز القوى الدولية

لاسيما في العقود الخمسة الاخيرة ، مما يشكل ذلك تحديات إضافية لدبلوماسية الدول في التعايش مع تلك المتغيرات .

المطلب الثالث :أدوات وقنوات الدبلوماسية الاقتصادية :

تحتاج الدبلوماسية الاقتصادية الى ادوات وقنوات فاعلة بهدف المزيد من التأثير في المحيطين الاقليمي والدولي ، لذا فان قاعدة الدبلوماسية الاقتصادية تكمن في اهلية الاقتصاد لتبني ادواراً خارج الاطار المحلي وبصيغ غير تقليدية ، وبهذا المجال يمكن التطرق الى اهم أدوات وقنوات الدبلوماسية الاقتصادية في الجدول الاتي :

جدول (1)ادوات وقنوات الدبلوماسية الاقتصادية

ت	الادوات والقنوات	التفاصيل
1	ادوات الدبلوماسية الاقتصادية	1-التعرفة الكمركية 2- القيود النقدية 3- الاندماج الاقتصادي 4- تجميد وتأميم الارصدة 5- تخفيض قيمة العملة 6- العقوبات الاقتصادية
2	قنوات الدبلوماسية الاقتصادية	1-التجارة الدولية . 2- المساعدات الخارجية . 3- الاستثمار الاجنبي المباشر .

المصدر:الباحث اعتماداً على اطر نظرية, نوزاد عبد الرحمن الهيتي, الدبلوماسية الاقتصادية,مصدر سابق,ص50 وما بعدها .

من خلال الجدول السابق ، ووفقاً لمسار الدبلوماسية الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى الوقت الحالي يمكن رصد وتثبيت الملاحظات الآتية :

1- شكّلت الدبلوماسية الاقتصادية بمفهومها ونتائجها بديلاً اقتصادياً عن التدخلات المباشرة والحروب العسكرية التي كانت سائدة لأزمنة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، لذا فإنها تشكل احياناً هيمنة غير مباشرة لمقدرات دول العالم النامي .

2- تعد الدبلوماسية الاقتصادية الامريكية الاوسع تأثيراً في الاقتصاد الدولي ، لكون الولايات المتحدة قد هندست النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية وفقاً لمصالحها .

3- تشكّل ادوات وقنوات الدبلوماسية الاقتصادية حزمة من السياسات النقدية والتجارية والمالية لدول العالم ، وتلك الادوات تعبر عن حقائق وأوضاع التطور في كل بلد ومدى أهليته وحاجته للتكتل مع الآخرين لتقوية أدواته الدبلوماسية .

4- هنالك طابع سياسي يغلب أحياناً على الجوانب الاقتصادية والتجارية عند عمل الدبلوماسية الاقتصادية ، لاسيما ما يتعلق بأدوات السياسة التجارية ، مما يعطي جزماً بان الدبلوماسية تدعم التداخل ما بين السياسة والاقتصاد .

المبحث الثاني : واقع الدبلوماسية الاقتصادية في العراق .

المطلب الاول : الموروث الدبلوماسي للعراق في المحافل الاقتصادية العربية والدولية.

يمتلك العراق ارثاً مميزاً في الدبلوماسية الاقتصادية على مدى العقود التي تلت الحرب العالمية الاولى الى وقتنا الحالي ، وبهذا الخصوص يمكن التطرق الى ابرز الاسهامات الدولية للعراق في المحافل الاقتصادية العربية والدولية في الجدول الآتي :

جدول (2) المساهمات العراقية في المؤسسات الاقتصادية العربية والدولية

ت	اسم المنظمة	تاريخ الانتماء	التعريف بالمنظمة
1	عصبة الامم المتحدة	1932	وهي اهم تنظيم سياسي واقتصادي لما بعد الحرب العالمية الاولى على المستوى الدولي .
2	اوبك	1960	وهي منظمة الدول المصدرة للنفط ،تستحوذ دولها على (80%) من احتياطي النفط المؤكد في العالم .
3	السوق العربية المشتركة	1964	وهي التكتل الذي دعا العراق الى تأسيسه كنواة للوحدة الاقتصادية العربية .
4	اوابك	1972	وهي مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول.
5	الاسكوا	1973	وهي لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا
6	منظمة التجارة العالمية	2004(عضو مراقب)	وتعد اكبر محكمة دولية خاصة بتنظيم التجارة الدولية .

المصدر :الباحث اعتماداً على مصادر وتقارير دولية .

يتضح من الجدول السابق أن للعراق ادواراً محورية من خلال عضويته في عدد من المنظمات العربية والدولية ، مما يعبر عن امتلاكه دبلوماسية (سياسية – اقتصادية) متقدمة ، لاسيما بعد

نيله الاستقلال السياسي عام 1958 ، وهذه الريادة شكلت موروثاً مهماً لدى الجيل الحالي لإعادة انبعاث تلك الادوار بمسارات متقدمة تواكب تطلعات الاجيال الحالية والقادمة .

المطلب الثاني : الدبلوماسية الاقتصادية العراقية من منظور التقارير الدولية .

اعتادت المنظمات الاقتصادية الدولية ان تصدر تقارير سنوية لمختلف مؤشرات الاداء الاقتصادي، سوآءا ما يتعلق بالسياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها من مجالات الانشطة ذات العلاقة بالجوانب التجارية والاستثمارية ، وتعكس تلك المؤشرات قدرة الدبلوماسية على تحقيق المكاسب وتأمين درجة عالية من التصنيف الدولي للبلد وقدراته التنافسية . وبالرجوع الى حالة العراق يمكن رصد أهم مؤشراته الدولية من الجدول (3) وعلى النحو الآتي :

جدول (3) الدبلوماسية الاقتصادية العراقية من منظور التقارير الدولية

ت	اسم التقرير	جهة التقرير	سنة التقرير	تسلسل العراق دولياً	توصيف التقرير
1	تقرير التنمية البشرية	البرنامج الانمائي للأمم المتحدة	2024	128	يقيس واقع التنمية البشرية وفقاً لثلاث مؤشرات (الدخل – التعليم – الصحة).
2	تقرير جاهزية الاعمال	البنك الدولي	2024	(49.39) نقطة الربع الاخير على مستوى (50) دولة	يقيم مناخ الاعمال والاستثمار في جميع انحاء العالم .
3	تقرير افاق الاقتصاد العالمي	صندوق النقد الدولي	2024	(51) على مستوى دول العالم	الترتيب حسب الناتج المحلي الاجمالي .
4	تقرير افاق الاقتصاد العالمي نسبة النمو الاقتصادي	صندوق النقد الدولي	2024	121	التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي عن السنة السابقة .
5	مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية	صندوق النقد العربي	2023	15	يقيس بيئة وجاهزية الاستثمار .

المصدر : الباحث اعتماداً على :

1- تقرير التنمية البشرية ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، 2024 .

2- تقرير افاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، 2024 .

3- تقرير جاهزية الاعمال ، البنك الدولي ، 2024 .

4- مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية ، صندوق النقد العربي ، 2023.

يعكس الجدول (3) واقعاً اقتصادياً وتنموياً متدنياً للعراق وفقاً للتقارير الدولية السنوية وبطبيعة الحال فان هذا الواقع يعطّل بدرجة كبيرة من فرص الدبلوماسية الاقتصادية في تبني أدوار دولية للاقتصاد العراقي ، اذ ان أدوات الدبلوماسية الاقتصادية ماهي الا وسائل اقتصادية وتقنية وادارية يتم بواسطتها التأثير في مسارات التفاوض مع العالم الخارجي للحصول على المكاسب والاهداف المخطط لها ، لاسيما ما يخص بيئة وجاذبية الاستثمار الاجنبي في ظل اقتصاد ريعي له ترتيبات خاصة .

المطلب الثالث : الدبلوماسية الاقتصادية في العراق واشكالية الانكشاف الاقتصادي . يمثل مؤشر الانكشاف الاقتصادي أحد المؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية من خلال أهمية الصادرات والاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي ، لاسيما ما يخص واقع البلدان النامية ، ويمكن استخراج مؤشر الانكشاف الاقتصادي باعتباره النسبة بين مجموع الصادرات والاستيرادات الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، اي ان مؤشر الانكشاف (5)

$$\text{مؤشر الاكتشاف} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الاستيرادات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

ووفقاً لذلك يمكن احتساب هذا المؤشر في العراق للسنوات (2019 – 2023)وفقاً للجدول(4)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	قيمة الصادرات (مليار دولار)	قيمة الاستيرادات (مليار دولار)	مؤشر الانكشاف الاقتصادي (%)
2019	234.1	83.1	20.9	%44.4
2020	167.2	47.8	15.3	%37.7

2021	207.9	83.8	13.9	%46.9
2022	286.6	124.8	21.8	%51.1
2023	250.8	115.9	24.6	%56.0

جدول (4)مؤشر الانكشاف الاقتصادي في العراق لسنوات (2019 – 2023)

المصدر : المجموعة الاحصائية , الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط ، العراق ، تقارير لسنوات متنوعة .

يشير الجدول اعلاه الى ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا الارتفاع قد لا يكون سلبياً لو كان هيكل التجارة الخارجية قائماً على تنوع في الصادرات او كانت الاستيرادات ذات طبيعة استثمارية ، الا ان واقع حال هذا الهيكل في العراق يعبر عن شبه احادية الصادرات بالاعتماد على صادرات النفط الخام ، في حين ان معظم الاستيرادات هي لتلبية الاحتياجات الاساسية للمجتمع . وامام هذا الواقع يتحتم على الدبلوماسية الاقتصادية ان تتعاطى مع هذا الانكشاف السلبي من خلال ادوار فاعلة في محاولة لإيجاد بيئات دولية حاضنة للاقتصاد العراقي وعلى الاخص خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الاجنبية ، واستقطاب رؤوس الاموال الخارجية لدعم متطلبات النمو الاقتصادي واستحقاقات التنمية المستدامة .

المبحث الثالث : فرص الدبلوماسية الاقتصادية في العراق لتعزيز الشراكات الدولية الفاعلة.

المطلب الاول : دبلوماسية الجذب الاستثماري في العراق:تعد البيئة الاستثمارية مجالاً نموذجياً لأنشطة الدبلوماسية الاقتصادية ، لاسيما ما يتعلق بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، الا ان هذه البيئة قد ورثت ، وما زالت العديد من المعوقات ، ويمكن الاشارة اليها على النحو الاتي : (6)

1- عدم الاستقرار السياسي والامني .
2- ضعف القطاع الخاص .
3- ضعف البيئة الاستثمارية .
4- تدني كفاءة البنى التحتية .
5- الفساد المالي والاداري .
6- الافتقار الى التكنولوجيا .
7- ضعف القطاع الخاص .
8- ظاهرة هروب رؤوس الاموال الوطنية .
9- هيمنة الموازنات التشغيلية على حساب الاستثمارية في موازنات الدولة العامة .

ان جملة العوامل المعوّقة السابقة قد عطّلت وعلى نحو واضح مزايا الجذب الاستثماري مما يحتم على الدبلوماسية الاقتصادية تحقيق النجاحات على المسارين المحلي والخارجي لتجاوز الاخفاقات ذات العلاقة بالهياكل الادارية والاقتصادية والتشريعية . وبهذا الصدد يمكن الاشارة الى سيناريو الجذب الاستثماري وفقاً للشكل (2) .

شكل (2) سيناريو الجذب الاستثماري للدبلوماسية الاقتصادية

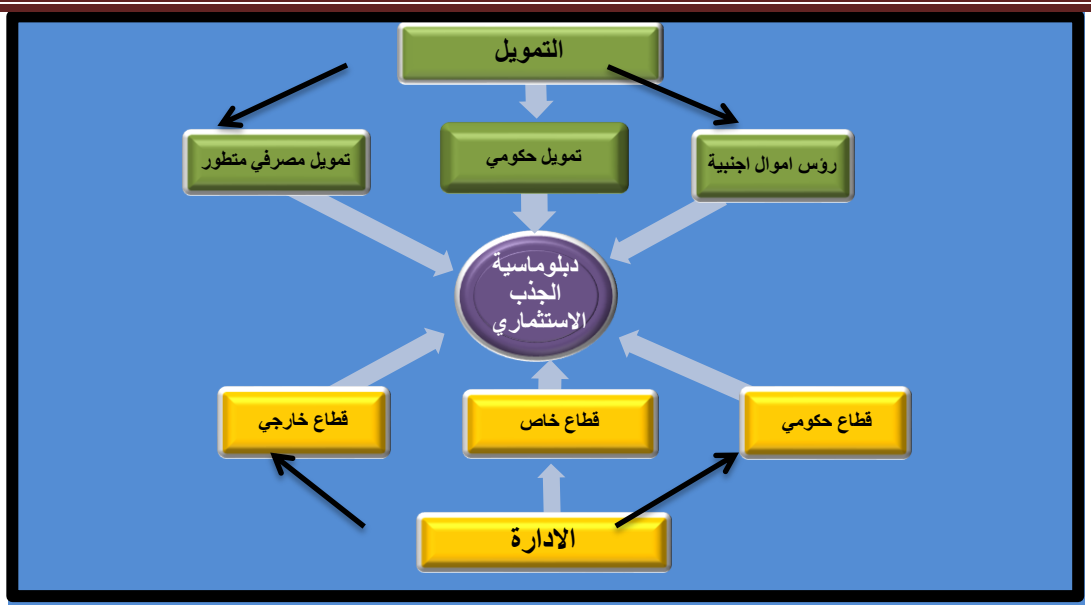

المصدر : الباحث .

يركز الشكل السابق على تحفيز البيئة الاستثمارية اعتماداً على متغيري التمويل والادارة ، ومكونات هذا السيناريو مشابهه للأنموذج الماليزي في النمو الاقتصادي القائم على ثلاثية الدولة والقطاع الخاص والنظام المصرفي ، وفرص تحقيق هذا الانموذج تتماشى مع قدرات العراق المالية وانفتاحه اقليمياً ودولياً ، لاسيما في السنوات الاخيرة .

المطلب الثاني : دبلوماسية الشراكات الدولية :يستوجب على الدبلوماسية الاقتصادية في العراق تامين درجات متوازنة مع الشراكات الدولية سوآءاً ما يتعلق بالدول او المنظمات الدولية ، لاسيما مع وجود موروث وخبرات متراكمة لدى العراق في المحافل الاقتصادية الدولية ، ويمكن الاشارة الى هذا السيناريو وفقاً للشكل (3) الآتي :

شكل (3)سيناريو دبلوماسية الشراكات الدولية

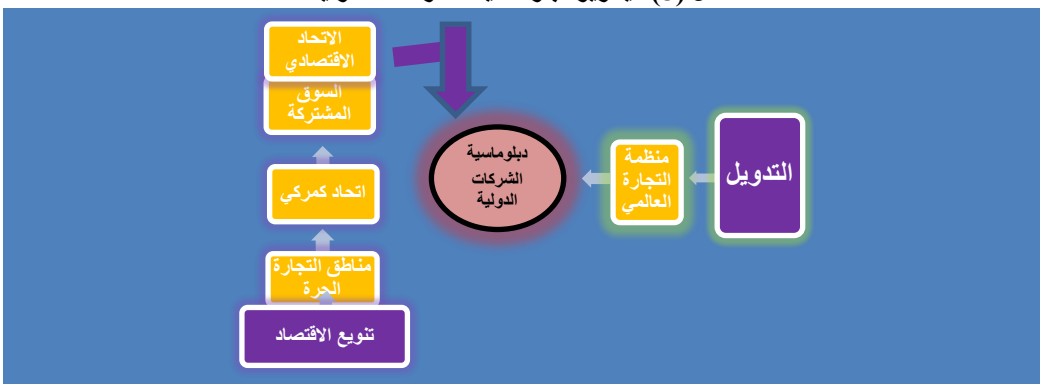

المصدر: الباحث .

يلاحظ من الشكل السابق أهمية الوصول الى تدويل الاقتصاد العراق لإخراجه من الصفة الريعية ونمطية الانشطة الاقتصادية الى سمات التدويل القائمة على التنوع والشراكات وتبادل المكاسب التي افرزتها مزايا الاقتصاد المعولم.

المطلب الثالث : دبلوماسية المهارات التفاوضية : تستدعي الدبلوماسية الاقتصادية قاعدة مهارية استثنائية ، فالشواهد التاريخية على مستوى دول العالم المتقدم والنامي قد بينت دور المهارات التفاوضية في حل الازمات وتحقيق المكاسب ، وهذا الامر قد اصبح ملحاً اكثر من ذي قبل في ظل تسارع التطورات التكنولوجية وتداعياتها على التجارة والانشطة الاقتصادية لذا فان تبني دبلوماسية

اقتصادية عراقية فاعلة تستدعي اعادة النظر بأنشطتها باتجاه انموذج معاصر للدبلوماسية الاقتصادية ، من هنا يمكن الاشارة الى اهم متطلبات هذا الانموذج المهاري وفقاً لما يأتي :

1- الاستفادة من نتائج التعداد السكاني في اعادة مسح المتغيرات الاقتصادية ورقمنتها الكترونياء بهدف دعم المفاوض الدبلوماسي بكافة حقائق ومتغيرات الاقتصاد العراقي .

2- تبني مبدأ (النافذة الواحدة) لرجال الاعمال الوطنيين والاجانب بهدف التواصل الشفاف مع المستثمرين .

3- اعتماد الخبرات الدولية في الوصول السهل لتنفيذ المشروع من خلال اعتماد الاليات الالكترونية في اجراء التفاوض والتعاقد والمراقبة بعيداً عن الروتين والبيروقراطية الادارية .

4- تكثيف برامج التدريب المهني والاكاديمي للمعنيين بشؤون الدبلوماسية الاقتصادية بهدف التحاور والتفاوض بلغة اقتصادية متقدمة .

5- أعادة النظر بهيكل الممثليات التجارية في دول العالم ، من خلال اعادة التأهيل او التوظيف وفقاً للخبرات والمهارات التفاوضية .

6- اعتماد برامج متقدمة لتسويق الانشطة الاقتصادية والتعريف بها عالمياً بهدف تحقيق الجذب الاستثماري الفاعل .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

1- عدم وجود استراتيجية واضحة للدبلوماسية الاقتصادية بسبب التداعيات السياسية والامنية والادارية التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة .

2- هنالك سوء استغلال وتوظيف للموارد المادية والبشرية ، مما عطّل بالنتيجة من فرص تبني دبلوماسية حقيقية وفاعلة .

3- ساهمت السمة الريعية للاقتصاد العراقي في بقاء الاقتصاد رهيناً للمتغيرات الخارجية ، وبالتالي صعوبة تبني دبلوماسية اقتصادية تستند على ثوابت الاقتصاد المتنوع .

4- الادوار المحدودة للقطاع الخاص عطّلت من فرصه في الشراكات الدولية ، وبالتالي حرمان الاقتصاد العراقي من خدمات هذا القطاع على المستوى الدولي ، وبقاءه محدود بأنشطته المحلية الاستهلاكية .

5- ضعف آليات التسويق والترويج للأنشطة الاستثمارية ، مما أبقى الاقتصاد العراقي بعيداً عن جاذبية المناخ الاستثماري .

ثانياً : التوصيات :

1- توحيد الجهود ما بين الوزارات السيادية الفاعلة في صياغة ودعم الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى الوسائل والاهداف .

2- العمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال المزيد من التشريعات وتبسيط الاجراءات الادارية ، ومكافحة الفساد بأنواعه ، وتقوية الاجهزة الرقابية .

3- تقويم أفق الشراكات الدولية بالاعتماد على قاعدة انتاجية متنوعة تشمل القطاعات الحقيقية للاقتصاد العراقي .

4- العمل على تأمين ادوار فاعلة للقطاع الخاص ، واشراكه في الانشطة الخارجية كشريك فاعل في الدبلوماسية الاقتصادية ، لاسيما وان تطور هذا القطاع يتماشى مع تطلعات الشركاء من الدول المتقدمة .

5- التركيز على البناء المهاري للقائمين على العمل الدبلوماسي .

6-اعتماد برامج تسويقية متطورة تحاكي العالم الخارجي ، كعقد المؤتمرات التخصصية والمعارض التجارية ، وتكثيف جهود الممثليات التجارية في دول العالم .
7-تأمين متطلبات البنى التحتية بنوعيها التقليدية والتقنية بهدف التواصل الشفاف والمرن مع الشركاء في الخارج ويأتي بها الخصوص مشروع طريق التنمية كأنموذج للعمل الدبلوماسي المتقدم من خلال خلق شراكات متطورة وفقاً لمسار هذا المشروع الاستراتيجي

المصادر References

1- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، صندوق النقد الدولي ، أعداد متفرقة .
2- تقرير التنمية البشرية ، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، سنوات متفرقة .
3- تقرير جاهزية الاعمال ، البنك الدولي ، اعداد متفرقة .
4- حنان عبد الخضر هاشم الموسوي ، الاستثمار في بيئة اقتصاد ريعي – الفرص والتحديات ،دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2025 ،ص325-326.
5- حنان عبد الخضر هاشم الموسوي ، الاستثمار في بيئة اقتصاد ريعي – الفرص والتحديات ،دار صفاء للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2025 .
6- رويدة عباس عبد الجليل ، مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2024 ، ص6.
7- رويدة عباس عبد الجليل ، مستقبل ودور الدبلوماسية الاقتصادية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2024 .
8- عماد حبيب دويلات ، الدبلوماسية الاقتصادية ، دار المرساة ، اللاذقية ، سوريا ، الطبعة الاولى 1996 ، ص6.
9- عماد حبيب دويلات ، الدبلوماسية الاقتصادية ، دار المرساة ، اللاذقية ، سوريا ، الطبعة الاولى 1996 .
10-المجموعة الاحصائية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط ، سنوات متفرقة .
11-نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، الدبلوماسية الاقتصادية – النظريات والسياسات ، المعهد الدبلوماسي وزارة الخارجية ، قطر ، 2023 ، ص26.
12-نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، الدبلوماسية الاقتصادية – النظريات والسياسات ، المعهد الدبلوماسي وزارة الخارجية ، قطر ، 2023 .
13-نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سبق ذكره ص34.
14-هجير عدنان زكي ، اقتصاديات الانكشاف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،المجلد الثالث ، العدد السابع ،ص291.
15-هجير عدنان زكي ، اقتصاديات الانكشاف ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،المجلد الثالث ، العدد السابع .